

الآثار الاجتماعية، الاقتصادية والمكانية لوباء COVID-19 في تركيا

*Social, economic, and spatial impacts of COVID-19 pandemic in Turkey*د. بوخبزة فوزية¹

جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر

fouzia.boukhobza@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 03/03/2024

تاريخ القبول: 02/02/2024

تاريخ الارسال: 15/06/2023

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمكانية لجائحة كورونا COVID-19 والقطاعات الاقتصادية المتضررة بشكل متنوع في تركيا، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الامكانيات التي تميز تركيا عن البلدان الأخرى والتركيز بشكل خاص على العوامل التي أثرت على انتشار الوباء وكذا محددات التغييرات التي يسببها الوباء في التنقل بين الأفراد. تكشف هذه الدراسة العوامل التي تميز تركيا عن البلدان الأخرى وتسليط الضوء على مختلف التحديات التي واجهتها، حيث تختلف تأثيرات COVID-19 في تركيا أيضًا من عدة وجهات نظر دولية مقارنة بالبلدان الأخرى من خلال الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية المختلفة داخل الدولة، ومن منظور دولي فإن العامل الأبرز الذي يميز تركيا عن باقي الدول هو أدائها الاقتصادي الفعال خلال الجائحة حيث اعتبرت من بين البلدان القليلة ذات الأداء الإيجابي وتجربتها من أنجح التجارب في العالم. الكلمات المفتاحية: جائحة COVID-19؛ الآثار الاجتماعية والاقتصادية؛ تركيا.

Abstract:

This article aims to study the social, economic and spatial impacts of the COVID-19 pandemic and the variously affected economic sectors in Turkey and highlights the factors that distinguish Turkey from other countries with a special focus on the factors affecting the spread of the epidemic, and the determinants of the changes caused by the epidemic in mobility between individuals.

This study reveals the factors that distinguish Turkey from other countries and highlights the various challenges it faced, as the impacts of COVID-19 in Turkey also differ from several international perspectives compared to other countries and regionally through different social, economic and regional dynamics within the country. From an international perspective, the most prominent factor that distinguishes Turkey from other countries is its effective economic performance during the pandemic, as it was considered among the few countries with positive performance and its experience is one of the most successful in the world.

Keywords: COVID-19 pandemic, social and economic impacts; Turkey

مقدمة:

واجهت العديد من البلدان على غرار تركيا أزمات متعددة مثل الأزمة الصحية والأزمة المالية وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والتفاعل بطرق معقدة حسب ما جاء به الاقتصادي (Gopinath 2020) ومع ذلك فإن تأثيرات جائحة COVID-19 على البلدان كانت غير متجانسة، فتضررت الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع بشكل متفاوت، كما قضت أزمة COVID-19 على السنوات المتراكمة للحد من عدم المساواة ولكنها أدت أيضاً إلى العديد من الفرص الجديدة مثل تسريع تطبيق الرقمنة، حيث يشهد العالم مخاطر وتطورات محتملة مع تأثير COVID-19 وفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن النفقات التي تتكبدها الحكومات لمواجهة الأزمة ستعيق الوصول إلى الموارد المالية، ونقص التمويل قد يحرف البلدان النامية على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 حسب تقرير منظمة OECD لسنة 2020 وكذا الدراسة التي أجراها الباحث (Anholon (2022 أن الوباء أدى إلى توليد العمل غير الرسمي وزيادة الفقر، وكذلك التعبير عن الفجوة بين الجنسين ومشاكل الصحة العامة، ومما لا شك فيه أن الأزمة لم يكن لها نفس التأثير في جميع المناطق، بحيث كان تأثير الأزمة بشكل رئيسي على البلدان المتقدمة مقارنةً بالنتائج المحلي الإجمالي، تم تمييز النفقات الإضافية ضد أزمة فيروس كورونا المستجد بنسبة 11% و 4% و 3% على التوالي في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والبلدان منخفضة الدخل حسب بيانات صندوق النقد الدولي سنة 2021، وعلى الرغم من أن الأزمة قد تسببت في إنفاق غير عادي في البلدان المتقدمة، إلا أن البلدان الأكثر فقراً والفتات المحرومة كانت الأكثر احتياجاً، مثل الوصول إلى اللقاحات، وتهديد دخول الفتات المحرومة، والتوظيف، وفرص التعليم.

الإشكالية: انطلاقاً مما سبق تبلورت لدينا الإشكالية التالية:

ما هي التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها جائحة كورونا كوفيد -19 في تركيا؟

الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين:

- رغم التحديات التي واجهت تركيا جراء تفشي جائحة كورونا كوفيد -19 إلا أنها استطاعت تحقيق معدلات نمو إيجابية من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية وصحية؛
- شهدت تركيا مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي واجهتها خلال فترة الجائحة على غرار باقي الدول الأخرى المتضررة؛

أهداف الدراسة:

يتجلى الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تحليل الآثار المترتبة على تأثير تفشي COVID-19 على الاقتصاد التركي والتحقيق في بدائل السياسة التي يمكن تنفيذها ضد هذه الآثار.

منهج الدراسة:

انتهج هذا البحث الطابع الوصفي والتحليلي لقراءة المؤشرات الإحصائية ووصف حالة تركيا خلال فترة الأزمة الصحية مع عرض الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن جائحة كورونا.

1. واقع الاقتصاد التركي في ظل جائحة كورونا:

1.1 نظرة استطلاعية حول جائحة كورونا.

لوحظت إصابات Covid-19 لأول مرة في منطقة ووهان بجمهورية الصين الشعبية في نوفمبر 2019 وتم الإعلان عنها لاحقًا على أنها وباء من قبل منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020، وعلى مدار الأشهر الستة الماضية تحول الوباء إلى تهديد حقيقي للاقتصاد العالمي، يؤثر على كل من جانب العرض، ويعطل سلاسل القيمة في التجارة والإنتاج، وجانب الطلب ويؤثر سلبيًا على الإنفاق على الاستهلاك والاستثمارات الثابتة (Ebru و A. Erinc، 2022)، كما أكدت تقارير صادرة عن منظمات دولية أن التداعيات الاقتصادية الاجتماعية لأزمة كوفيد-19 ستكون لها أضرار جسيمة على الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، لذلك يمكننا القول أنه بغض النظر عن تداعياتها، فإنها تظل تجربة صعبة أظهرت عدم قدرة الدول على مواجهة هذه الأزمة أو التعامل معها، وكل هذا تجسد في ارتباط القرارات المتتالية التي دعت إلى احتواء الأزمة، خاصة مع استمرار الحجر المنزلي الجزئي، وكذلك الحاجة والفرق بين شريحة كبيرة من الناس، وهذا ناتج حتمًا عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الهش الذي يتطلب العمل الجاد والاستراتيجيات والخطط لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد وبناء قاعدة تنموية متينة قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية (Nadajat & Khineche, 2020).

يمكن تعريف جائحة كوفيد 19 على أنها أزمة صحية علمية لها تأثير مدمر بالفعل على الاقتصاد العالمي، ظهرت المعلومات الرسمية الأولى عن الإصابات بفيروس كورونا الجديد في الصين، وانتشرت لاحقًا في أوروبا وأمريكا، وقد أثبتت الأبحاث التي أجراها Dorn Van أن جميع فيروسات كورونا لدى البشر تنتقل من إنسان إلى آخر، حيث أن فهم حياة المستهلكين في مواجهة هذا الوباء وما بعده يعد أمرًا بالغ الأهمية للمسوقين وكذلك لصانعي السياسات العامة والشركات على نطاق أوسع، فعندما يدرك المستهلكون احتمالية حدوث جائحة، فإنهم يتفاعلون أولاً بمحاولة الدفاع ضد التهديدات المتصورة واستعادة السيطرة على الحريات المفقودة مع مرور الوقت، يتأقلمون من خلال ممارسة السيطرة في مجالات أخرى وتبني سلوكيات جديدة، في النهاية يتكيف المستهلكون بمرور الوقت من خلال أن يصبحوا أقل نشاطًا وأكثر مرونة، أضف إلى ذلك أن آثار الوباء تجلت بشكل مختلف من بلد إلى آخر حسب الحالة الصحية العامة للسكان وتطور الحالات المرضية على المستوى الاقتصادي وعلى تطوير وتحديث النظام الطبي الوطني وعلى التدابير التي وضعها متخذو القرار. (كاهي و حدادي، 2021، صفحة 500)

2.1 وضعية النشاط الاقتصادي لتركيا في ظل جائحة كورونا.

ظهر تأثير الوباء على النشاط الاقتصادي التركي في وقت متأخر عما هو عليه في بلدان أخرى في المنطقة، لكنه كان حادًا، فقد تمكنت تركيا من احتواء عدد حالات COVID-19 بشكل فعال نسبيًا في المرحلة الأولى من تفشي المرض، وذلك بفضل البنية التحتية القوية للعناية المركزة وعمليات الإغلاق المستهدفة، إلا أن عدد الحالات ارتفع مرة أخرى بعد تخفيف إجراءات الاحتواء في جوان واستمرت في الزيادة بشكل حاد في الحريف، الأمر الذي أدى إلى تقلص التوظيف والطلب الكلي بقوة في الموجة الأولى ثم ارتد بعد الدعم الحكومي القوي، كما تأثر بشكل خاص قطاعا السياحة الذي يولد طلبًا مرتفعًا على المنتجات والخدمات التركية ويوفر فرص العمل في العديد من المناطق.

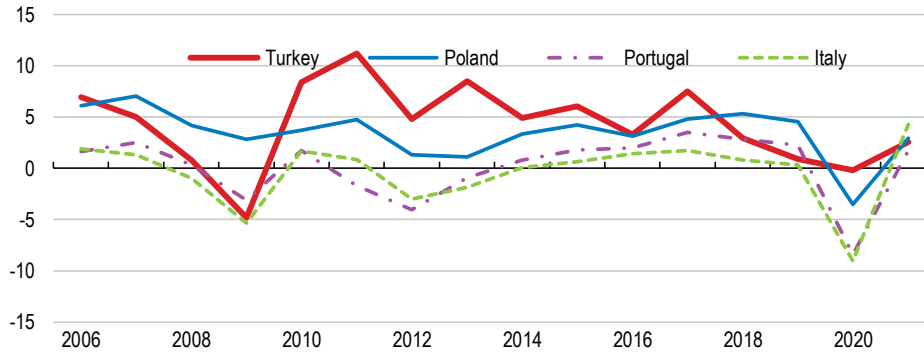
الجدول رقم (01): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2006-2021

السنوات	إيطاليا	البرتغال	بولندا	تركيا
2006	1,880665162	1,625033855	6,131098753	6,947987774
2007	1,345679453	2,506579954	7,06151362	5,043508088
2008	-0,962787081	0,319248061	4,199954251	0,815024592
2009	-5,323455738	-3,122079602	2,832257622	-4,823154055
2010	1,673519128	1,737625277	3,74055327	8,427104437
2011	0,843858305	-1,696164672	4,7576251	11,20011056
2012	-3,012234777	-4,057293844	1,324912181	4,788492652
2013	-1,863171867	-0,922644299	1,136379107	8,485817023
2014	0,069436241	0,792189938	3,378561745	4,939715133
2015	0,660357949	1,79204631	4,236284622	6,084487003
2016	1,405134896	2,01948567	3,141753539	3,323084167
2017	1,730155025	3,506344376	4,830676237	7,501997437
2018	0,823013339	2,8493258	5,353680341	2,958966752
2019	0,339337356	2,235976789	4,540991057	0,916534802
2020	-9,052808784	-8,426057304	-3,514713959	-0,187359363
2021	4,28748206	1,717906785	2,921947733	2,57850857

Source: OECD Economic Outlook : Statistics and Projections (database).

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الانتعاش قصير الأجل كان حادًا بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تركيا، وهذا الجدول مفسر من خلال الشكل رقم 01 أدناه.

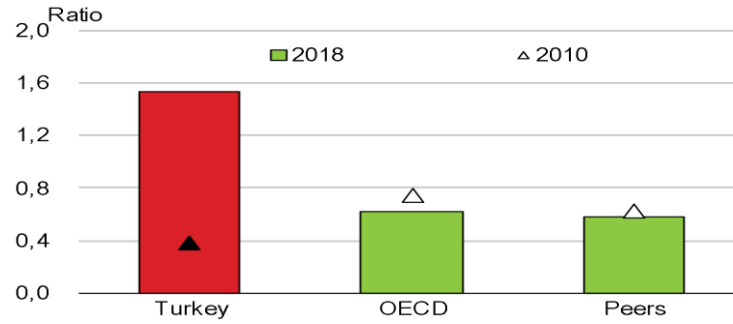
الشكل رقم (01): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP



Source: OECD Economic Outlook: Statistics and Projections (database).

من خلال الشكل أعلاه والذي يظهر معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2006-2021 لكل من دولة تركيا، إيطاليا، بولندا والبرتغال، نلاحظ من خلاله أن قيمة هذا المؤشر في كل من تركيا وإيطاليا والبرتغال شهدت عجزا وتراجعا خلال سنة 2008-2009 وهذا راجع أساسا إلى الازمة المالية العالمية لسنة 2008، بينما تعافى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتركيا خلال السنوات اللاحقة متفوقا على بقية الدول المقارنة إلى غاية تضرر الاقتصاد التركي بجائحة كورونا 2020 أين حقق معدل موجب ولكنه منخفض على عكس بقية الدول الأخرى التي سجلت معدلات سالبة بشدة سنة 2020 وهذا يفسر بأن تركيا كانت أقل ضررا بمخلفات هذه الأزمة إذا ما قورنت بدول متقدمة.

الشكل رقم (02): نسبة الدين إلى حقوق الملكية في الشركات غير المالية



Source : OECD (2020), OECD Annual National Accounts Statistics

الدول النظيرة تشير إلى جمهورية التشيك وشيلي وإيطاليا والمكسيك وبولندا والبرتغال وإسبانيا، متوسطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان النظيرة غير مرجحة، حيث يبين الشكل أن آفاق الانتعاش معقدة بسبب أعباء الديون.

الجدول رقم (02): مؤشرات الاقتصاد الكلي في تركيا خلال الفترة 2019-2022

2022	2021	2020	2019	المؤشرات الاقتصادية
3.5	2.6	-0.2	0.9	Gross Domestic Product إجمالي الناتج المحلي
5.7	3.9	0.8	1.6	Private consumption الاستهلاك الخاص
0.1	2.1	2.7	4.3	Government consumption الاستهلاك الحكومي
3.8	2.6	5.6	-12.4	Gross fixed capital formation إجمالي تكوين رأس المال الثابت
7.4	7.6	-19.1	4.9	Exports الصادرات
8.8	9.3	7.7	-5.3	Imports الواردات
14.5	13.7	13.2	13.7	Unemployment rate (%) معدل البطالة (%)
10.0	12.0	12.2	15.2	Consumer price index ¹ مؤشر أسعار المستهلك ¹
-4.8	-4.6	-4.7	1.2	Current account balance (% of GDP) ميزان الحساب الجاري

Source : OECD (2020), OECD Economic Outlook : Statistics and Projections (database).

واجهت تركيا أزمة COVID-19 بتمويل عام سليم ولكن التزاماتها كانت واسعة خارج الميزانية العمومية، نتج هذا عن التحفيز الحكومي الهائل في سنتي 2019 و2020 وجاء في شكل ضمانات ائتمانية حكومية من خلال الإقراض من قبل البنوك العامة، وعلى وجه الخصوص أدت الاعتمادات الميسرة التي قدمتها البنوك العامة للأسر والشركات أثناء الوباء إلى زيادة حصة النفقات شبه المالية وتضخيم الالتزامات الطارئة على المالية العامة، حيث إن معالجة ضعف الشفافية المالية من خلال نشر تقرير منتظم عن السياسة المالية يشمل جميع الالتزامات المستمرة من شأنه أن يساعد على تحسين الثقة في الأسواق المالية، مما يزيد من مساحة المناورة المالية حيث أدت الجائحة إلى تضخيم تحديات السياسة النقدية وارتفاع معدل التضخم الذي طالما ظل عالقاً فوق الهدف الرسمي البالغ 5٪. ارتفع التضخم الفعلي والمتوقع بعد صدمة كوفيد-19 مما جعل تدخلات السياسة النقدية المتعلقة بالوباء تدعم النشاط الاقتصادي وسعر الصرف والسيولة في البنوك.

أدت جائحة كورونا أيضاً إلى تفاقم التحديات الهيكلية المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مشاركة القوى العاملة وانتشار السمة غير المنظمة، لقد أثرت الأزمة على العاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين لحسابهم الخاص بشكل أكبر لأنهم يتركزون في أنشطة كثيفة العمالة والاتصال حيث يصعب تطبيق التباعد الجسدي كما أنهم مستبعدون من شبكات الأمان الاجتماعي المتعلقة بالتوظيف، على الرغم من إحراز تقدم في خلق وظائف جيدة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، مع تحقيق مكاسب كبيرة في الرفاهية، إلا أن

التحديات لا تزال قائمة، كما انخفض عدد الوظائف بكثرة بعد الاضطرابات المالية لعام 2018 وصدمة COVID-19 لا تزال المشاركة في القوى العاملة سيما من قبل النساء منخفضة جدا، ضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف التوظيف القانونية، بما في ذلك أحد أعلى نسب الحد الأدنى للأجور في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض لوائح التوظيف الدائمة والمؤقتة الأكثر تقييداً، ونظام إنهاء الخدمة المكلف تعزز السمة غير الرسمية فهي تعرقل تخصيص الموارد بكفاءة أكبر نحو الحصة الضيقة نسبياً ولكن المتزايدة تدريجياً للشركات الرسمية بالكامل والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا العالية. (OECD Economic Surveys: Turkey، 2021).

2. تركيا ما بين الإجراءات الاحترازية وتفعيل الإصلاحات الهيكلية:

من خلال هذا المحور تم توضيح أهم الإجراءات الاحترازية التي عملت بها دولة تركيا من أجل كبح وتقليل آثار التوسع للجائحة، مع محاولة الدولة محل الدراسة الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية لتعافي اقتصادها وتحسين مؤشراتته.

1.2 الإجراءات الاحترازية التركية لكبح آثار الوباء:

تميّزت إجراءات الدولة التركية عن مثيلاتها من الدول فيما يخص جائحة كورونا إذ أنها لم تقم بتطبيق حجر جماعي للمواطنين، إنما قامت بإلزام قسم من السكان بالحجر المنزلي الاحترازي وذلك تبعاً لفئاتهم العمرية، بدأ الأمر بتطبيق مبدأ عدم التجول في كامل البلاد لمن هم فوق 65 سنة من العمر، ثم بعد أيام معدودة من ذلك، أضيف من هم تحت العشرين إلى قرار منع التجول (ABC News، 2020) كما فرضت غرامات قاسية على المخالفين، وأوكلت الشرطة المحلية والبلديات بمتابعة التزام السكان وتأمين حاجاتهم الغذائية والاستشفائية عند الضرورة، كما تبنت تركيا سياسة احترازية مختلفة عن مجمل باقي الدول، فأبقت على قدرتها الاقتصادية والإنتاجية على قيد الحياة، فلم تمنع، إلا في حالات محدودة زمنياً وجغرافياً بحمل السكان من التجول، وأجبرت الفئات العمرية الأكثر هشاشة أمام الوباء أو نقلاً للعدوى على التزام منازلهم، بذلك تكون حكومة أنقرة قد سعت للتوفيق بين استمرار الدورة الاقتصادية والإنتاجية من ناحية، وإبعاد الفئات الأكثر هشاشة من الخطر الوبائي من ناحية أخرى، فكانت النتيجة الطبيعية لتلك السياسة التي ثبتتها الأرقام، عبر تزايد عدد المصابين وتدني عدد الوفيات. ومن ناحية أخرى، أغلقت السلطات التركية عدداً من القطاعات ذات الطابع السياحي والتربوي والتجاري، كالمتاحف ودور العبادة والمدارس والجامعات والمجمعات التجارية والأسواق الشعبية، في محاولة للتخفيف من حدة انتشار الكورونا، كما فرضت على السكان جميعاً ارتداء الكمامات تحت طائلة الغرامات المالية القاسية، وذلك بعد توزيعها مجاناً على السكان وإخراج الكمامات كمنتج يباع ويشترى من السوق، فباتت حقا للجميع دون مقابل مادي. (حمودة، 2020)

لم تسهم ضخامة كمية المساعدات في إنعاش الاقتصاد التركي المتعثر، وذلك لأن كثيرا استخدموا الأموال للدخار بدل الاستثمار أو الاستهلاك، فلم يستفد المنتجون على طلب زائد في السوق بعد إقرار الخطة لكي يزيدوا من انتاجهم أو أرباحهم، تبخرت تلك الأموال ووضعت في الحسابات المصرفية أو في خزانات المنازل دون أن يكون لها أي أثر إيجابي يذكر على الاقتصاد، وكان كثير من الاقتصاديين الأتراك قد حذروا من أن حزمة المساعدات هذه غير مفيدة ولا تصلح للاقتصاد بشيء، ومنهم الخبير الاقتصادي التركي كونيت أكمان الذي اعتبر "أن جائحة فيروس كورونا قد أصابت الاقتصاد التركي في وقت سيئ حيث أن البلاد مثقلة بالديون ومواردها المالية ضعيفة بشكل خاص بعد أزمة العملة عام 2018"، ضف إلى ذلك "أن حزمة الحوافز الاقتصادية تابعة لأصحاب العمل، إلا أن المواطنين العاديين لن يعتزموا شراء منازل رخيصة أو الحصول على تذكرة عطلة رخيصة في الوقت الحالي، لأن الجميع يبقون في المنزل"، بالإضافة إلى أن مثل هذه الحوافز ليست عقلانية في ضوء التغيرات الاقتصادية، متوقفاً أن تتوالى موجات فصل العمال من الأسر ذات الدخل المنخفض طالما لا وجود لإصلاحات هيكلية للاقتصاد التركي. (حمودة، 2020)

2.2 الإصلاحات الهيكلية هي مفتاح الانتعاش ورفع مستوى الرفاهية:

إن النشاط التجاري للاقتصاد ملحوظ حتى في ظل ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة والتوترات الجيوسياسية الإقليمية ومع ذلك، فإن أقلية فقط من الشركات تخلق وظائف عالية الجودة في منظمات الأعمال ذات أفضل الممارسات حيث تعتمد غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التوظيف غير الرسمي أو شبه الرسمي والإدارة والممارسات القانونية والإدارية (بما في ذلك الضرائب)، ستساعد الإصلاحات

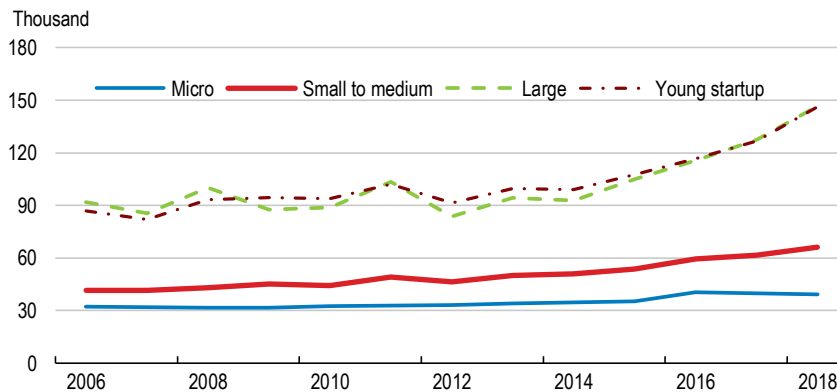
الهيكيلية للسماح بمزيد من المرونة في أسواق العمل، والمزيد من المنافسة في أسواق المنتجات وإحراز تقدم كبير في جودة الحوكمة، على إطلاق العنان لإمكانات تركيا الكاملة من خلال تحسين الإنتاجية وخلق فرص العمل وتعزيز التحول الرقمي، كما أن هناك أيضاً مجال لمزيد من الانفتاح التجاري في مجال الزراعة والخدمات والمشتريات العامة، فقد وجدت عمليات محاكاة الاقتصاد الكلي لهذا المسح أن حزمة من الإصلاحات يمكن أن ترفع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا بأكثر من 10٪ على مدى 10 سنوات مقارنة بالسيناريو بدون تغييرات في السياسة.

إن الحد من تكاليف العمالة الكبيرة غير المدفوعة الأجر، وجعل الحد الأدنى القانوني للأجور في متناول الشركات ذات الإنتاجية المنخفضة، وتحديث لوائح العمل والحماية الاجتماعية للعمال الدائمين والمؤقتين هي أمور مهمة بشكل خاص في الظروف الحالية، سوف يساهم خلق فرص العمل في القطاع الرسمي والمزيد من اللجوء إلى المفاوضات على مستوى المؤسسة (وفقاً للظروف الإقليمية والثابتة بدلاً من التشريعات الوطنية ذات الحجم الواحد الذي يناسب الجميع) من شأنه أن يساعد جميع الشركات، بما في ذلك الشركات ذات الإنتاجية المنخفضة، على الامتثال للقانون، والتهرب من السمة غير الرسمية والوصول إلى المعرفة الفنية، العمالة وموارد رأس المال للأسواق المحلية والعالمية. (OECD Economic Surveys: Turkey، 2021)

تعاني اقتصاديات الأسواق الناشئة مثل تركيا أيضاً من تدفقات رأس المال الخارجة خلال أوقات الأزمات، مما يعمل على تخفيض الرغبة في المخاطرة وتحول المستثمرون إلى أصول أكثر أماناً، مثل النقد أو السندات الحكومية الأمريكية، مما يؤدي إلى تدفق خارج الأسواق الناشئة، بالنسبة لاقتصاد مثل تركيا حيث يمثل الدين الخارجي حوالي 56 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا أمر مقلق بشكل خاص لأن العملات الأجنبية تهرب في وقت تنخفض فيه عائدات النقد الأجنبي. وبالتالي تزداد الحاجة إلى تمويل النقد الأجنبي، مما يتسبب في انخفاض قيمة الليرة التركية. (Demiralp، 2020)

تختلف تجربة الدولة التركية بالتعامل مع الأزمة الوبائية عن مثيلاتها من الدول، إلا أن تأثيرها الاقتصادي كان شديد الوطأة على البلاد، تماماً مثلما هو على كثير من الدول الأخرى، وهي تأثيرات معقدة وعملية مرتبطة بتراجع العرض والطلب والإنتاج أساساً، حيث يعود تراجع العرض لسببين أساسيين: السبب الأول مرتبط بإغلاق معظم القطاعات، فيما يكمن السبب الثاني في امتناع المصابين عن المساهمة بالإنتاج، أما تراجع الطلب فيعود إلى تغيير نمط استهلاك الناس وخسارتهم لوظائفهم، بالإضافة إلى ميل كثيرين منهم للادخار بدل الاستهلاك خوفاً من مستقبل غامض وعدم الثقة بالسلطة، علاوة على أزمة انخفاض العرض والطلب، تعاني تركيا، كدولة ذات اقتصاد ناشئ، من هروب الرساميل الأجنبية وعدم رغبة المستثمرين الأجانب المخاطرة في الأسواق المحلية، الأمر الذي يعني فقدان العملات الأجنبية وانخفاض عائدات النقد الأجنبي، ما يدفع الحكومة التركية إلى تمويل النقد الأجنبي، فيتسبب ذلك في تراجع قيمة الليرة التركية وزيادة الديون الخارجية للبلاد، والتي قدرت عام 2020 بحوالي 56% من قيمة الناتج المحلي (Demiralp، 2020)

الشكل رقم (03): القيمة المضافة لكل موظف بالليرة التركية حسب حجم الشركة



Source : The Central Bank of the Republic of Turkey

زادت فجوة الإنتاجية بين الشركات الصغيرة والكبيرة بمرور الوقت حيث ضاعف الوباء من الضغوط المالية على القطاع الإنتاجي، الذي كان متوترًا بالفعل بسبب صدمة 2018. بعض الشركات، التي كانت بالفعل مستغلة بشكل مفرط قبل صدمة COVID-19، تواجه الآن عبء الديون المتراكمة. يجب دعم الشركات القابلة للاستمرار بشكل أساسي، إلى أقصى حد ممكن بطرق غير منشئة للديون في الوقت نفسه كما هو الحال في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن المتوقع أن يواجه نظام الإعسار موجة من عمليات إعادة الهيكلة بعد صدمة كوفيد، حيث بدأ الإصلاح باتفاقية إدارية بشأن إعادة الهيكلة المالية، وقواعد تحكيم ووساطة أكثر مرونة. ومع ذلك، فقد تأخر التنفيذ ولا يزال النظام مكلفًا وبطيئًا ومعدل استرداده منخفضًا. إن النظام البيئي لإدارة القروض المدومة وإعادة تخصيص الأصول والاستثمار في الأسهم وتمويل الاستثمار طويل الأجل سيوجه عمليات إعادة الهيكلة واسعة النطاق في الفترة المقبلة. سيؤثر أداءها على القوة المستقبلية وإنتاجية قطاع الأعمال تتخلف الشركات التركية عن الركب في تبني التقنيات الرقمية المتقدمة وبالتالي تتخلى عن أرباح كبيرة من الرقمنة، شكلت أوجه القصور في المهارات الرقمية والوصول المحدود إلى النطاق العريض السريع اختناقات أمام اعتماد أكثر انتشارًا لأدوات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر تقدمًا. هناك أيضًا فجوة رقمية بين الشركات الكبيرة والصغيرة وعبر المجموعات الاجتماعية والاقتصادية. خلال صدمة COVID-19، تسارع اللجوء إلى العمل عن بعد والتطبيقات الرقمية الأخرى، على الرغم من أن الهيكل الاقتصادي لتركيا كان أقل عرضة لهذه التحولات، من شأن تعزيز التعليم المهني وتعلم الكبار في المجالات الرقمية أن يساعد القطاع الإنتاجي على الاستفادة بشكل أفضل من إمكانات التغيير التكنولوجي، إن تبسيط مهارات حل المشكلات في التعليم من شأنه أن يحسن القدرات ذات الصلة للطلاب، وخاصة بين الفتيات والطلاب من خلفيات محرومة اجتماعياً واقتصادياً. (OECD Economic Surveys: Turkey، 2021)

3. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء COVID-19 في تركيا:

أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان، أدت هذه الأزمة إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، حيث تشير الشواهد الأولية إلى أن التعافي من هذه الأزمة سيكون متفاوتاً بقدر تفاوت آثارها الاقتصادية الأولية، إذ تحتاج الاقتصاديات الصاعدة والفتات المحرومة اقتصادياً وقتاً أطولاً لتعويض ما نجم عن الجائحة من خسائر فقدان الدخل وسبل كسب العيش، وعلى عكس العديد من الأزمات السابقة، فقد قوبل ظهور جائحة كورونا باستجابة كبيرة وحاسمة على صعيد السياسات الاقتصادية كُلت بالنجاح بصفة عامة في التخفيف من حدة أسوأ التكاليف البشرية للجائحة على المدى القصير ومع ذلك، أوجدت الاستجابة لهذه الحالة الطارئة أيضاً مخاطر جديدة - مثل الزيادة الهائلة في مستويات الدين العام والخاص في الاقتصاد العالمي - التي قد تشكل خطراً على تحقيق تعافٍ منصف من الأزمة ما لم يتم التصدي لها على نحو حاسم. (البنك الدولي، 2022)

على الرغم من أن تفشي COVID-19 أدى إلى حدوث انكماش اقتصادي في جميع أنحاء العالم، إلا أن التأثير المكاني للأزمة لم يكن متماثلاً في جميع المناطق (Bailey , Crescenzi , Roller , & Anguelovski , 2021)، كان لوباء COVID-19 تأثير كبير على العديد من القطاعات في حين أن بعض القطاعات تضررت بشدة من البطالة، والإنتاج المغلق، وتعطل سلسلة التوريد، وانحيار الطلب (مثل الطيران، والسيارات، والسياحة، والإعلام والثقافة، والترفيه والضيافة)، وكانت بعض القطاعات الأخرى أقل تأثراً أو حتى أظهرت انخفاضاً في الطلب على الأداء المتميز من حيث زيادة الطلب (على سبيل المثال، الإسكان، معدات الاتصال، معدات ومستلزمات الرعاية الصحية، الأدوية)

أثرت جائحة COVID-19 بشكل كبير على العديد من القطاعات في تركيا بحيث حددت الديناميكيات الإقليمية والهيكل القطاعي والتنوع والتخصص وحجم الشركات مرونة المناطق وقابليتها للتأثر، في حين أن المناطق تأثرت اقتصادياً على مستويات مختلفة، فقد اختلف تعافيتها أيضاً على المستوى الإقليمي، وتأثرت العديد من القطاعات بشكل متنوع خلال جائحة COVID-19 من بين القطاعات التي تأثرت بشكل متنوع. (Baycan و Tuysuz، 2022، صفحة 1043)، كما أثرت أزمة COVID-19 على الاقتصاد التركي من

خلال قنوات العرض والطلب المنتظمة يعكس انخفاض العرض قرارات الإغلاق في المراحل الأولى من الوباء وكذلك العمال الذين أصيبوا بالفيروس ولم يتمكنوا من الإبلاغ عن العمل على جانب الطلب، جاء التأثير السلبي في الغالب من "عامل الخوف" الذي يعكس عادات الاستهلاك الجديدة للأسر المقيدة في التفاعل الاجتماعي، علاوة على ذلك تأثرت الصناعات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببقية العالم من خلال الروابط التجارية أو الاقتراض الخارجي بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد وانخفاض قيمة الليرة التركية (TL) التي زادت من تكلفة الاقتراض (Cakmaklı, 2020)، وقد حدد التأثير الإجمالي لهذه القنوات ووجد أن التكلفة الاقتصادية لـ COVID19 تبلغ حوالي 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بالربع السابق) في أفضل سيناريو حيث يتم احتواء الوباء بأكثر الطرق فعالية، تبنت تركيا تسهيلات نقدية قوية إلى جانب التسهيلات المالية المعتدلة عندما ضربت أزمة فيروس كورونا في بداية عام 2020، كان معدل السياسة الذي حدده البنك المركزي لجمهورية تركيا (CBRT) عند 11.25 في المائة، في حين كان معدل التضخم الرئيسي 12.15 في المائة، مع التسهيلات التي جاءت بعد تفشي COVID-19، سرعان ما تم تخفيض معدل السياسة بشكل كبير إلى ما دون معدل التضخم مع تحرك معدل السياسة الحقيقي إلى عمق المنطقة السلبية، تم تعويض الآثار السلبية للدولة على سعر الصرف ببيع احتياطات البنك المركزي، ومع ذلك لم تكن مثل هذه السياسات مستدامة، وزادت من نقاط الضعف كما يعكس في علاوة المخاطر (Çakmaklı، Demiralp، Yeşiltaş، و Yıldırım، 2021، صفحة 6)

خاتمة:

تمتلك تركيا القدرة على التعافي بسرعة من الأزمات المالية عندما يتم تبني السياسات الاقتصادية الصحيحة والفعالة، حيث يثبت التاريخ الحديث الأداء الإيجابي للتصدي للآزمات ومواجهتها، حيث أعقبت فترات الركود توسع سريع في الدولة باعتبارها ثامن أكبر اقتصاد في أوروبا ببنيتها التحتية القوية وقاعدة سوقها الديناميكية وصادراتها القوية وجاذبيتها للسياح، يمكن أن توفر مرة أخرى بيئة استثمارية جذابة للمستثمرين الأوروبيين من خلال الإصلاحات الهيكلية المناسبة وخيارات السياسة في حقبة ما بعد الكوفيد، حيث تقدم الفترة التي أعقبت أزمة عام 2001 النموذج المثالي لتعافي تركيا بسرعة من أزمة حادة، وفي ذلك الوقت أكدت الإصلاحات التي تم وضعها على الشفافية المؤسسية.

النتائج:

- من خلال ما سبق تم التوصل الى مجموعة من النتائج نوردتها فيما يلي:
- تختلف تأثيرات جائحة كورونا COVID-19 في تركيا مقارنة بالدول الأخرى وإقليمياً من خلال الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية المختلفة داخل البلاد؛
- يؤثر الوباء على معظم الاقتصادات من خلال انخفاض العرض بسبب الأشخاص المصابون بالفيروس والذين يتركون العمل ولا يمكنهم المساهمة في الإنتاج، في حين اضطرت معظم القطاعات غير الأساسية إلى الإغلاق مما أدى إلى زيادة انخفاض الإنتاج؛
- من ناحية الطلب تسبب الوباء في تغييرات كبيرة في أنماط الاستهلاك أيضاً بسبب تجنب الناس مراكز التسوق عدم المشاركة في المناسبات العامة خوفاً من الإصابة بالفيروس أو نقله، بالإضافة الى وجود قدر هائل من عدم اليقين فيما يتعلق بمستقبل الوباء، مما يساهم في تحقيق وفورات وقائية بين السكان، حيث ينخفض الاستهلاك والاستثمار عادةً في أوقات عدم اليقين المتزايد، كما أن فقدان الدخل بسبب انخفاض الإنتاج يؤدي إلى انخفاض الطلب الإجمالي؛
- كانت تركيا من بين البلدان القليلة ذات الأداء الإيجابي حيث شهدت نمو اقتصادي بنسبة 1.8% عام 2020 و 11% في المائة عام 2021، وهو الأسرع بين دول مجموعة العشرين (البنك الدولي 2022)؛
- استفادت تركيا أيضاً من تدهور موثوقية الشحن العالمي خلال فترة كورونا حيث وصلت صادرات السلع إلى مستويات قياسية عالية في عام 2021 مقارنة بسنوات سابقة؛
- تعتبر التجربة التركية المختلفة في التعامل مع جائحة كورونا من بين أنجح التجارب الدولية؛

قائمة المراجع:

- 1-Baycan, T., & Tuysuz, S. (2022). *Special Feature on social, economic, and spatial impacts. Asia-Pacific Journal of Regional Science*, pp. 1041–1051.
- 2-Çakmaklı, C., Demiralp, S., Yeşiltaş, S., & Yıldırım, M. (2021). *An Evaluation of the Turkish Economy during COVID-19. CENTRE FOR APPLIED TURKEY STUDIES (CATS) |*.
3-البنك الدولي. (2022). الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19). مجموعة البنك الدولي.
- 4-ABC News . (2020, 10 24). *Turkey's senior citizens allowed out for second Sunday. Récupéré sur <https://abcnews.go.com/Health/wireStory/turkeys-senior-citizens-allowed-sunday-70728795>*
- 5-Bailey, D., Crescenzi, R., Roller, E., & Anguelovski, I. (2021). *Regions in COVID-19 recovery*. pp. 1955–1965.
- 6-Demiralp, S. (2020, 26 ماي). *The economic impact of COVID-19 on Turkey. Récupéré sur <https://www.mei.edu/publications/economic-impact-covid-19-turkey>*
- 7- Ebru, V., & A. Erinc, Y. (2022). *Impact of the COVID-19 Outbreak on Turkey's Economy and a Policy Alternative for Protecting Labor Incomes. COVID-19 and Society: Social and Economic Impacts of the Pandemic, Problems and Solutions*".
- 8-Nadjat, Y., & Khineche, D. (2020). *Corona Pandemic and Poverty: the global crisis Algeria as a model. Journal of Human and Society sciences*, pp. 765-789.
- 9- OECD Economic Surveys: Turkey . (2021). Récupéré sur OECD iLibrary: <https://www.oecd-ilibrary.org/fr>
10-حمودة, ج. (2020, 10 29). *التجربة التركية مع وباء كورونا: إجراءات الدولة ودفع الأثمان-legal*. Récupéré sur <https://agenda.com/>
- 11-كاهي, ف & ,حدادي, ع. (2021). *ثقة المستهلك العربي في عملية الشراء عبر الانترنت في ظل جائحة كورونا*. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية.